



التحويلية والتجارة العالمية. وهناك بضعة عوامل تدفع هذا الأمر. فقد أدى ارتفاع التعريفات الجمركية وطول أمد فترات عدم اليقين المحيط بالسياسة التجارية إلى الإضرار بالاستثمار والطلب على السلع الرأسمالية التي يتم تداولها بكثافة. ولا تزال صناعة السيارات تشهد انكماساً يرجع هو الآخر لصدمات متقدمة، كمؤشر الارتباك الناجمة عن المعايير الجديدة لانبعاثات السيارات في منطقة اليورو والصين والتي لا تزال آثارها مستمرة. وبالتالي، بلغ معدل نمو حجم التجارة ١% خلال النصف الأول من ٢٠١٩، وهو الأضعف منذ ٢٠١٢.

وعلى النقيض من ضعف الصناعات التحويلية والتجارة، لا يزال قطاع الخدمات متاماً في كثير من بلدان العالم؛ مما أدى إلى الحفاظ على قوة أسواق العمل وسلامة نمو الأجور في الاقتصادات المتقدمة.

وقد استمر التباعد بين قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات لمدة طويلة على غير المعتاد؛ مما يثير المخاوف بشأن إمكانية انتقال تداعيات ضعف قطاع الصناعات التحويلية إلى قطاع الخدمات وتقويت ذلك. وقد شهدت بعض المؤشرات المبكرة، مثل الطلبات الجديدة على الخدمات، انخفاضاً في الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، بينما ظلت محققة بقوتها في الصين.

ومن المهم ألا نغفل أن هذا النمو العالمي الضعيف الذي سجل ٣% يحدث في وقت شهدت فيه السياسة النقية تيسيراً كبيراً في مختلف الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة في آن واحد تقريباً. وأدى غياب الضغوط التضخمية إلى اتخاذ كبرى البنوك المركزية إجراءات استباقية للحد من المخاطر المعاكسة التي تهدد

يشهد الاقتصاد العالمي حالة تباطؤ متزامن حيث انخفضت توقعات النمو لعام ٢٠١٩، مرة أخرى – إلى ٣% – مسجلة أبطأ وتيرة للنمو منذ الأزمة المالية العالمية. ويشكل هذا تراجعاً خطيراً عن المعدل البالغ ٣,٨% في ٢٠١٧ وقت أن كان العالم في حالة انتعاش متزامن. ويرجع هذا النمو الضعيف إلى تزايد الحاجز التجارية، وتصاعد عدم اليقين المحيط بالتجارة والأوضاع السياسية-الجغرافية؛ وعوامل متقدمة تتسبب في ضغوط اقتصادية كثيرة في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة؛ وعوامل هيكلية، مثل نمو الإنتاجية المنخفض وشيخوخة التركيبة демографية في الاقتصادات المتقدمة.

ومن المتوقع أن يتحسن النمو العالمي تحسناً طفيفاً في ٢٠٢٠ ليصل إلى ٤,٣%， بانخفاض قدره ٠,٢% عن توقعاتنا في شهر إبريل. غير أن هذا التعافي، خلافاً للتباين المتزامن، ليس واسع النطاق كما أنه محفوف بالمخاطر. وتشير التوقعات إلى تباطؤ وتيرة النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى ١,٧% في ٢٠٢٠ و ١,٦% في ٢٠١٩، بينما يتوقع أن تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية انتعاشًا في النمو من ٣,٩% في ٢٠٢٠ إلى ٤,٦% في ٢٠٢١. وحوالي نصف هذا الانتعاش مدفوع بحالات التعافي أو فترات الركود الأخف وطأة في الأسواق الصاعدة الواقعة تحت الضغوط، مثل تركيا والأرجنتين وإيران، والباقي مدفوع بحالات التعافي في بلدان تباطأ فيها النمو بدرجة ملحوظة في ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨، مثل البرازيل والمكسيك والهند وروسيا والمملكة العربية السعودية.

ومن أهم سمات النمو الظبيء في ٢٠١٩ ذلك الهبوط الحاد على نطاق جغرافي واسع في الصناعات

باليسياسات الداخلية. ففي الصين، لا يأتي تخفيض توقعات النمو انعكاساً لتصاعد التعريفات الجمركية فحسب، بل لتباطؤ الطلب الداخلي أيضاً في أعقاب اتخاذ تدابير ضرورية لکبح مستويات الدين. وفي بضعة اقتصادات رئيسية، منها الهند والبرازيل والمكسيك وروسيا وجنوب إفريقيا، يبدو النمو في ٢٠١٩ منخفضاً للغاية مقارنة بعام ٢٠١٨ مما يرجع أيضاً لأسباب متفردة، ولكن يتوقع تعافيه في ٢٠٢٠.

ولا يزال النمو محفوظاً بقوته في البلدان النامية منخفضة الدخل رغم أن أداء النمو أكثر تبايناً ضمن بلدان هذه المجموعة. فمن المتوقع أن يكون النمو قوياً في البلدان غير المصدرة للسلع الأولية، مثل فيبيت نام وبنغلاديش، بينما يظل أداء النمو ضعيفاً في البلدان المصدرة للسلع الأولية، مثل نيجيريا.

وهناك ارتقاء في مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالآفاق الاقتصادية. فالحواجز التجارية وتصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، بما فيها المخاطر المتعلقة بانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، قد تؤدي إلى زيادة إرباك سلاسل العرض وإضعاف الثقة والاستثمار والنمو. ومثل هذه التوترات وأجواء عدم اليقين بشأن السياسات الداخلية يمكن أن تؤثر سلباً على انتعاش النمو المتوقع في اقتصادات الأسواق الصاعدة ومنطقة اليورو. وقد يؤدي تحقق هذه المخاطر إلى حدوث تحول مفاجئ في مزاج المستثمرين بالنسبة لتحمل المخاطر بالإضافة إلى كشف النقاب عن مواطن الضعف المالي التي ظلت تتموّل على مدار سنوات من تطبيق أسعار الفائدة المنخفضة. وقد يترسخ التضخم المنخفض في الاقتصادات المتقدمة ويزيد من تقييد الحيز المتاح من السياسة النقدية في المستقبل مما يحد من فعاليتها. وتكتشف حالياً المخاطر الناجمة عن تغير المناخ وسوف تتفاقم بدرجة كبيرة في المستقبل، ما لم يتم التصدي لها بصفة عاجلة.

النمو، ومنع انفلات ركيزة التوقعات التضخمية، ومن ثم دعم الأوضاع المالية القوية. وفي تقديرنا أنه بدون هذا التشتيط النقدي سيشهد النمو العالمي انخفاضاً بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠. وبالتالي ساعد هذا التشتيط على موازنة الأثر السلبي الناجم عن التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتي ستؤدي وفق التقديرات إلى انخفاض تراكمي في مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في ٢٠٢٠ بنسبة ٠,٨%. وفي ظل اضطرار البنوك المركزية إلى إنفاق ما لديها من ذخيرة نقدية محدودة لموازنة آثار أخطاء السياسات، فقد لا يتبقى لديها ما يكفي عندما يتعرض الاقتصاد لظروف أصعب. وقد ساهمت كذلك الدفعة التشتيطية المالية في الصين والولايات المتحدة في مواجهة التأثير السلبي للتعريفات الجمركية.

ولا تزال الاقتصادات المتقدمة تتحرك ببطء نحو بلوغ مستويات النمو الممكن على المدى الطويل. وفي الولايات المتحدة، لا تزال أجواء عدم اليقين المرتبطة بالتجارة تؤثر سلباً على الاستثمار، ولكن معدلات توظيف العمالة والاستهلاك لا تزال محتفظة بقوتها، بدعم أيضاً من الدفعات التشتيطية المستمدة من السياسات. وتم تخفيض توقعات النمو في منطقة اليورو بسبب ضعف الصادرات، بينما يستمر ضعف النمو في المملكة المتحدة نتيجة عدم اليقين المرتبط بانسحابها من الاتحاد الأوروبي. ومن أكبر التعديلات الخفضة لتوقعات النمو تلك التي شملت الاقتصادات المتقدمة في آسيا ومنها منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة حيث القاسم المشترك بينها هو اكتشافها لمخاطر تباطؤ النمو في الصين وتداعيات التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وقد تم تخفيض توقعات النمو لعام ٢٠١٩ في جميع اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية الكبيرة نظراً لارتباطها جزئياً بأجواء عدم اليقين التجارية وال المتعلقة

يمكنها أن تساعد في وقف الاتجاه العام لنمو التفاوتات بين الأقاليم داخل الاقتصادات المتقدمة والتي كانت بدايتها في أواخر شانينيات القرن الماضي. وتشير الأدلة إلى الأئمة وليس صدمات التجارة- باعتبارها تف وراء التفاوت في أداء أسواق العمل في الأقاليم المختلفة بالنسبة للاقتصاد المتقدم المتوسط، وهو ما يتطلب إعداد القوى العاملة لمواجهة المستقبل من خلال التدريب لاكتساب المهارات الملائمة.

ويقدم الفصل الثالث مبرراً قوياً لإعطاء دفعه جديدة للإصلاحات الهيكلية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية والبلدان النامية منخفضة الدخل. فقد تباطأت وتيرة الإصلاحات الهيكلية منذ الالقينات. وبينما هذا الفصل أهمية اتباع الترتيب والتوفيق الملائمين في إجراء الإصلاحات، نظراً لأن الإصلاحات تحقق نتائج أكبر في أوقات اليسر وعندما تكون نظم الحكومة السليمة مطبقة بالفعل.

وفي ظل حالة التباطؤ المتزامن وعدم اليقين بشأن التعافي، لا تزال الآفاق العالمية محفوفة بالمخاطر. فمع بلوغ النمو معدلاً قدره ٣% ليس هناك مجال لأي أخطاء على مستوى السياسات، والحاجة ماسة لتعاون صناع السياسات على نزع فتيل تصعيد التوترات التجارية والجغرافية-السياسية. وإلى جانب دعم النمو، يمكن لمثل هذه الإجراءات كذلك تحفيز الحلول التعاونية اللازمة لتحسين النظام التجاري العالمي. وبإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تواصل البلدان العمل معاً لمعالجة القضايا المهمة، مثل تغيير المناخ (يعرض عدد أكتوبر ٢٠١٩ من تقرير "الراصد المالي" حلولاً واقعية)، والضرائب الدولية، والفساد، والأمن الإلكتروني.

غينا غوبيناث
المستشار الاقتصادي

وبالنسبة لأولويات السياسات، يأتي على رأس القائمة إلغاء الحواجز التجارية التي وضعها باتفاقيات دائمة وكبح التوترات الجغرافية-السياسية. ومن شأن مثل هذه الإجراءات إعطاء دفعه كبيرة للثقة، وتشجيع الاستثمار، وإيقاف التدهور في قطاعي التجارة والصناعات التحويلية، ورفع النمو العالمي. وبدون ذلك، ولنفادي المخاطر الأخرى التي تهدد النمو وزيادة الناتج الممكن، ينبغي دعم النشاط الاقتصادي على نحو أكثر توازناً. فلا يمكن أن تكون السياسة النقدية هي الحل الأوحد وينبغي اقتراحها بدعم من المالية العامة حيثما يكون الحيز المالي متاحاً ولا تكون سياسة المالية العامة مفرطة التوسيع بالفعل. ففي حالة بلد مثل ألمانيا ينبغي الاستفادة من أسعار الفائدة السالبة على القروض للاستثمار في رأس المال الاجتماعي ورأس مال البنية التحتية حتى من منظور التكاليف والمنافع الصرف. وإذا قدر لمواضع النمو أن تشهد مزيداً من التدهور، فقد تصبح استجابة المالية العامة المناسبة على المستوى الدولي ضرورةً، مع مراعاة ظروف كل بلد على حدة.

وفي الوقت الذي يقوم فيه التيسير النقدي بدعم النمو، من الضروري ضمان عدم تراكم المخاطر المالية. وكما ورد بالنقاش في عدد أكتوبر ٢٠١٩ من "تقرير الاستقرار المالي العالمي"، ومع توقع أن تكون أسعار الفائدة منخفضة لمدة طويلة؛ فإن هناك خطراً كبيراً من نمو مواطن الضعف المالي، الأمر الذي يحتم اتخاذ الإجراءات الاحترازية الكلية الفعالة.

وينبغي أن تبادر البلدان بإجراء الإصلاحات الهيكلية في آن واحد لزيادة الإنتاجية والصلابة والمساوة. ووفقاً لما يتضح في الفصل الثاني من هذا العدد من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" من أن الإصلاحات التي تزيد رأس المال البشري وتعزز مرونة سوق العمل والمنتجات